

الملخص التنفيذي:

الاحتلال والنظام الأبوي

دور النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في فلسطين

جوليا فيرنانديز مولينا

الاحتلال والنظام الأبوي

دور النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في فلسطين

الملخص التنفيذي

جاء هذا التقرير "الاحتلال والنظام الأبوي: دور النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في فلسطين" نتيجة عمل ميداني مكثف تم خلاله إجراء ١٤ مقابلة شبه منظمة مع نساء مدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات تعمل في مجال حقوق المرأة في فلسطين، وجميعهن على دراية باستراتيجيات المقاومة السلمية (غير العنيفة)، لمواجهة نظام الاحتلال العسكري الإسرائيلي.

قام بهذا العمل



المؤلفة

جوليا فيرنانديز مولينا

صورة الغلاف

إستر بيريس بيرينجيس (مؤسسة SUDS)

تنسيق

مار بينسيني و أدريانا أورتيز



تـم إعـداد هـذه الوثيقـة في إطـار مـشروع «المدافعـات عـن حقـوق الإنسـان الفاعـلات» (AEXCID) و «تعزيـز المشـاركة السياسـية للمـرأة وسـيادة القانـون في فلسـطين» (AECID) بدعـم مـن إتحـاد لجـان المـرأة الفلسـطينية و Suds.
هـذه الوثيقـة كانـت ممكنـة بفضـل الدعـم المـالي مـن وكالـة إكسـتريمادورا للتعـاون والتنميـة (AEXCID) والوكالـة الاسـبانية للتعاون والتنميـة (AECID).





ملخص تنفيذي

«في نهاية اليوم، نحن لا نريد أن يبدو هذا الاحتلال أكثر لطفا وأكثر جمالا. نحن نريد إنهاء هذا الاحتلال، ونريد أن يكون لنا دولتنا الخاصة، نريد أن نحصل على استقلالنا وأن نبني مجتمعنا بطريقة طبيعية، مثل أي شعب آخر في العالم. بالنسبة لي، فإن النقطة المفصلية هي إنهاء الاحتلال، وليس جعله يبدو مريحا أكثر، لذلك لا أحتاج إلى الدعم عندما يتعلق الأمر بجعل وضع المدافعات عن حقوق الإنسان أفضل. ربما أريد أن انهي كوني مدافعة عن حقوق الإنسان». (س. ف.، الضمير).

إن الانتهاك الخطير للحقوق التي يعاني منها السكان المدنيون في فلسطين، والذي يستند على نظام الفصل العنصري لدولة إسرائيل، يجعل بشكل لا غنى عنه من الضروري البحث والتعمق في دور المرأة الفلسطينية في الصراع، كجزء من النسيج الاجتماعي والتنظيمي للمجتمع المدني الفلسطيني؛ وكذلك الاستراتيجيات التي يتبنونها للمساهمة بشكل دائم في الدفاع عن حقوق الإنسان في إطار المقاومة الشعبية والاستراتيجيات السلمية (غير العنيفة)، مع الإدراك، من منظور النوع الاجتماعي والحقوق، للانتهاكات المزدوجة للحقوق التي تواجهها النساء في هذا السياق: انتهاكات الاحتلال، ونظام الهيمنة الأبوية في المجتمع الفلسطيني.

أسست إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ نظاما للفصل العنصري من خلال الاحتلال العسكري، والاستيلاء على الأراضي، وإنشاء نظام بنيوي من العنف ينتهك الحقوق المدنية والسياسية للسكان الفلسطينيين، بالطريقة نفسها التي ينتهك فيها هذا النظام، القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن سياسة العزل والفصل هذه تؤثر على الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين على كافة المستويات، والتي تتمثل في توفير الموارد، والقيود المفروضة على الخدمات الصحية، والتعليم والحصول على فرص عمل لائقة. وتتفاقم هذه الحالة في قطاع غزة، حيث تم فرض أزمة إنسانية خطيرة منذ أكثر من ١٠ سنوات.

في هذا الإطار من انتهاك للحقوق، يجب تسليط الضوء على المهمة الحيوية للمدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يتم إسكاتهم، ومهاجمتهم وسجنهم وحتى قتلهم من قبل قوات الاحتلال ضمن مناخ من التجريم المطلق للحق في الاحتجاج.

بالإضافة إلى ذلك، فان السلطة الوطنية الفلسطينية أيضاً تظهر بشكل متزايد نزعة استبدادية وقمعية تجاه الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

ففي هذا الوضع، يصبح الدفاع عن حقوق الإنسان أمرا لا غنى عنه، ويعتبر محوريا لإعمال المقاومة السلمية (غير العنيفة)، والتي ينظر إليها على أنها أداة أساسية لمواجهة هياكل القمع.

لقد أصبح من الواضح في السياق الفلسطيني أن المقاومة المدنية السلمية (غير العنيفة)، قد أثمرت في الهدف المشترك لعملية التحرير الوطني، على الرغم من حقيقة أنها شهدت تقلبات منذ بدايتها وحتى الآن. في الوقت الحالي، استعادت عمليات المقاومة الشعبية السلمية (غير العنيفة)، زخما قويا، رغم أنها ليست بنفس المستوى الذي كانت عليه أثناء الانتفاضة الأولى، عندما كانت تتمتع باعتراف مجتمعي واسع.

في إطار النشاطات السلمية (غير العنيفة)، التي توظف في الدفاع عن حقوق الإنسان في فلسطين، يتم استخدام العديد من الإجراءات المتنوعة مثل: الإضرابات في التعليم والعمل، حملات التوعية على المستوى المحلي والوطني والدولي مع الجهات الفاعلة الرئيسية، توثيق انتهاكات الحقوق، المظاهرات السلمية، والحملات الإعلامية التي تحمل خطابا بديلا عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛ كل ذلك، بالإضافة إلى التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فعلى سبيل المثال، يعتبر توثيق انتهاكات الحقوق أمرا حيويا في مناطق مثل النبي صالح أو الخليل، إلى جانب توفير الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي لأفراد أسر السجينات والسجناء الفلسطينيين.

من المهم أيضاً خلق خطابات بديلة تعزز دور المرأة كعامل للتحول والتماسك الاجتماعي في عملية التحرر الوطني، وفهم النوع الاجتماعي من خلال نظرة شاملة تتطلب إتباع نهج ومعاملة تفاضلية تجاه المدافعات عن حقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإن تأسيس مجموعات للنقاش والحوار بين النساء والفئة الشابة من كلا الجنسين، حيث يمكن تبادل الخبرات ووضع خرائط الطريق ذات منظور النوع الاجتماعي، تعتبر أساسية.

كما ذكرنا سابقا، مع انه صحيح أن المقاومة السلمية (غير العنيفة) مرت بفترات أكثر أهمية من الفترة الحالية في السياق الفلسطيني، لا يمكن تجاهل حقيقة أن في مناطق مثل النبي صالح على سبيل المثال، أو مناطق ريفية أخرى، يتم قيادة المظاهرات السلمية في اغلب الأحيان من قبل النساء اللواتي يواجهن الجنود الإسرائيليين بطريقة غير عنيفة.

إن السياق الذي يعمل ضمنه المدافعون والمدافعات عن حقوق الإنسان بعيد كل البعد عن التحسن، ويواجهون نقصا مطلقا في الحماية، حيث لا يوجد اعتراف بأهمية عملهم بل بالعكس، تنزع عنه الشرعية. ومع انه كان لسخط المجتمع العديد من نقاط التحول في المراحل المختلفة للصراع منذ عام

١٩٤٨، إلا أن هـذا السـخط زاد بشـكل كبـير في عـام ١٩٩٥ مـع التوقيـع عـلى اتفاقـات أوسـلو التـي كشـفت عـن التناقضـات الواضحـة كل الوضـوح بـين الخطـاب و الممارسـة. وقـد جعـل هـذا الوضـع الأمـر أكـثر صعوبـة بالنسـبة للمدافعـين والمدافعـات عـن حقـوق الإنسـان، مـما دفعهـم إلى تكريـس المزيـد مـن الوقـت والجهـد ليتمكنـوا مـن الحفـاظ عـلى الاقتصـاد المنـزلي وسـبل العيـش اليوميـة في منازلهـم، وخاصـة بالنسـبة للنسـاء المدافعـات اللـواتي بسـبب البنيـة الأبويـة السـائدة في المجتمـع، يقـع عـلى عاتقهـن الرعايـة والأعـمال المنزليـة الأخـرى. بالإضافـة إلى ذلـك، وخـلال تلـك السـنوات ومـع تطـور الانتفاضـة الثانيـة، تـم احتجـاز وسـجن و/أو قتـل العديـد مـن الرجـال مـن قبـل قـوات الاحتـلال، مـما أنتـج مسـؤولية إضافيـة عـلى النسـاء المدافعـات عن حقـوق الإنسـان باعتبارهـن «ربـات الأسرة/العائلـة». هـذا السـيناريو الدراماتيـكي قلـل مـن قـدرة المدافعـات والمدافعـين للانخـراط والمسـاهمة في المقاومـة الشـعبية، إضافـة إلى التـضرر مـن جـراء القوانـين الإسرائيليـة والفلسـطينية (بمـا في ذلـك قانـون الجرائـم الإلكترونيـة، ٢٠١٧) التـي تعيـق حمـلات التوعيـة، حيـث أكـد العديـد مـن منظـمات حقـوق الإنسـان الفلسـطينية أنهـا تأثـرت بسـبب خفـض أمـوال المانحـين لتمويـل نشـاطات المقاومـة السـلمية (غـير العنيفـة) بحجـة «التغيـير في الأولويـات والخطـوط الإسـتراتيجية» للمانحـين.

وللأسـف، هنـاك عامـل آخـر قلـل مـن أعـمال ونشـاطات المقاومـة الشـعبية (عـلى الرغـم مـن أنهـا لا تـزال تمثـل حلقـة مـن حلقـات النضـال الفلسـطيني) وهـو كـما كان أيضـا في المـاضي، سياسـة الاعتقـالات التعسـفية مـن قبـل قـوات الاحتـلال: يوجـد الآن أكـثر مـن ٦٥٠٠ سـجين سـياسي في السـجون الإسرائيليـة، بمـا في ذلـك عـدد كبـير مـن القُـصّر.

وفي السـياق نفسـه ضمـن دراسـة وضـع المدافعـات والمدافعـين عـن حقـوق الإنسـان (بشـكل عـام والمـرأة بشـكل خـاص) في فلسـطين، يجـب التأكيـد عـلى الأثـر الواضـح والكبـير الـذي تحدثـه وأحدثتـه منـذ البدايـة، التجزئـة الإقليميـة والعزلـة وتقييـد حريـة الحركـة، عـلى التلاحـم الاجتماعـي والعمـل المشـترك. إن تمزيـق النسـيج الاجتماعـي والمجتمعـي لـه آثـار سـلبية كبـيرة عـلى قـدرة المجتمـع المـدني عـلى التنظيـم: الأسـوار وجـدران الفصـل، ونقـاط التفتيـش العسـكرية والحواجـز عـلى الطـرق، إضافـة إلى التجزئـة الجغرافيـة بـين الضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة وملايـين الفلسـطينيين في الشـتات. وهكـذا، وبالعـودة إلى نقطـة التحـول التـي أحدثتهـا اتفاقـات أوسـلو سـابقة الذكـر، فـان هـذا التـشرذم الاجتماعـي لـه تأثـير مبـاشر عـلى الهويـة الفلسـطينية ويخلـق العديـد مـن الحواجـز بـين السـكان: فلسـطينيين القـدس الشرقيـة، والعـرب الإسرائيليـين، وفلسـطينيو الضفـة الغربيـة، وقطـاع غـزة.

وبالتركيز أكثر على موضوع هذه الدراسة، وعلى الرغم من أن دور المرأة الفلسطينية في النضال من أجل التحرر الوطني بقي مخفيا، ويبدو وكأنه هذا النضال يقوده الرجال، فإن دورها يرجع في التاريخ إلى ما قبل عام ١٩٤٨، وذلك من خلال المبادرات المختلفة مثل: المشاركة في المظاهرات والمقاطعة وإنشاء لجان شعبية، إلى جانب المقاومة اليومية لكونهن أعمدة أسرهن، وقد عملت المرأة الفلسطينية دائما على الدفاع عن شعبها وعلى تحسين وضعها ضمن ازدواجية هشاشته ما بين البيئة الصهيونية والمجتمع الأبوي. يحلل هذا التقرير العلاقة القائمة بين الحركة الوطنية والحركة النسوية.

لقد مر تاريخ الحركة النسوية بمراحل مختلفة: يلاحظ انخفاض في وجود المرأة في المجال السياسي باستراتيجيات اللاعنف أثناء الانتفاضة الثانية إذا ما قورنت على سبيل المثال مع الانتفاضة الأولى، التي تعتبر المرحلة الأكثر أهمية. في ذلك الفترة ومنذ السبعينات، تحدت النساء الأدوار التي فرضها النظام الأبوي، ولعبن دورا نشيطا في لجان المقاومة الشعبية. مرة أخرى، ولسوء الحظ، يبرز توقيع اتفاقات أوسلو كنقطة تراجع في التزام المجتمع بعمليات المقاومة، التي تؤثر أيضا على النساء كجزء نشط من المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، ومع إنشاء هيكل نفوذ جديد وهو السلطة الوطنية الفلسطينية، وما ترتب عليه من توترات بشأن توزيع نقاط القوة والنفوذ، كل ذلك، ساهم في إضعاف الحركة النسوية. منذ إنشائها، لم تعكس السلطة الوطنية الفلسطينية سياسة خاصة بالنوع الاجتماعي، حيث تم وضع حصص لتمثيل المرأة إلى الحد الأدنى منذ البداية. بالإضافة إلى ذلك، ضمن هذه الهياكل السياسية الجديدة، تم إضفاء الطابع المؤسساتي على قطاعات مثل الصحة أو التعليم (التي كانت بالعادة يتم إدارتها من قبل لجان تشارك فيها النساء بشكل كبير)، مما أدى إلى عزلهن ضمن الفضاء المنزلي. كما أدى أيضا الكفاح المسلح خلال الانتفاضة الثانية، إلى إبعاد النساء عن الحيز السياسي لصنع القرار، وحصرهن أكثر في الفضاء المنزلي.

من ناحية أخرى، يعتبر عقد التسعينات أيضا مرحلة مهمة للحركة النسوية، ففي تلك الفترة تم بدء ما يُعرف باسم عملية «تحويل» قطاعات كبيرة في المجتمع الفلسطيني إلى مؤسسات مجتمعية (منظمات غير حكومية)، وفي تلك الفترة تم إنشاء بعض المنظمات غير الحكومية للنساء الفلسطينيات، وتولد النقاش الذي أثارته مسألة تحديد أولوية الطابع الوطني للنضال أو طابع تحرير المرأة. ممكن هنا الحديث عن «نخبوية» الحركة النسوية الفلسطينية، التي تركز كفاحها أكثر على تحقيق الأهداف العالمية التي تستجيب لأجندة التعاون الدولي انطلاقا من الأطر النسوية.

وبالتالي، فإن أحد التحديات الحالية للمدافعات عن حقوق الإنسان في فلسطين، يتمثل في تنفيذ الأعمال التي تسهم في نشر الفضاءات النسوية من أجل تعزيز التغيير الاجتماعي الذي يركز على النوع الاجتماعي: اتحاد لجان المرأة الفلسطينية، جمعية تنمية المرأة الريفية، طاقم شؤون المرأة، مؤسسة فلسطينيات، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، مركز تنمية وإعلام المرأة «تام»، مركز الدراسات النسوية، ليست سوى بعض المنظمات التي تعمل على دمج منظور النوع الاجتماعي من اجل التغيير السياسي والاجتماعي في فلسطين.

على الرغم من الاختلافات في العمل بين المنظمات النسوية والمنظمات غير الحكومية واللجان الشعبية، إلخ، يمكن التأكيد على أن جميع النساء يدركن الصعوبات والعقبات التي يفرضها الاحتلال على تحقيق حقوقهن، رغم أنه من الواضح أن هناك انقسامات بين تحديد أولويات عملية للنضال التحرري الوطني و/أو من أجل تحقيق حقوق المرأة. في هذا الخط نفسه، وعلى الرغم من وجود قاعدة صلبة من النسيج الاجتماعي التنظيمي، هناك الحاجة إلى تنسيق أكثر من حيث العمل المنجز واستخدام الموارد المتوفرة، خاصة في ظل الحاجة المحددة التي تقع على عاتق المدافعات عن حقوق الإنسان في تحقيق التحرر الوطني وفي تحقيق حقوقهن كنساء.

لذا، فإن عمل المدافعات عن حقوق الإنسان يتم في سياق معادي بشكل مضاعف: فمن ناحية، يعيق الهيكل العسكري للاحتلال الإسرائيلي تطور الأنشطة النسوية ويعزز البنية الأبوية، مما يزيد من الحاجة المفروضة لحماية النساء من قبل الرجال، ومن ناحية أخرى، فان الإحباط والعنف الذي تسرب للنسيج الاجتماعي والناجم بالأساس عن احتلال عمره أكثر من ٧٠ عام، يزيد من العنف الاجتماعي الذي يمارسه الرجال على النساء. ومع ذلك، فان العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان يؤكدن أن الاحتلال الإسرائيلي وضع النساء والرجال على نفس المستوى، ولكن ذلك لن ينعكس في إتباع نهج حقيقي من المساواة في العلاقات بين المرأة والرجل في مجال الحياة الخاصة.

مع الأخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي كنقطة أساسية في التحليل، يجب تحليل العنف والقيود المفروضة من قبل سلطة الاحتلال من منظور مختلف، حيث أن النوع الاجتماعي يحدد تصرفات الجهات الفاعلة المعنية. فالصراعات المسلحة تزيد من اختلاف الأدوار التقليدية للجنسين.

فعلى سبيل المثال وكما ذكر من قبل، فإن الفصل بين المناطق، والسياسات الأمنية التي تفرضها إسرائيل يزيد من التصرفات الأبوية، مما يزيد من تقييد حرية حركة المرأة وبالتالي نشاطها

السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فان محدودية وضعف الاقتصاد الفلسطيني وصعوبة الوصول إلى الموارد، يشكل عبئا على العائلات الفلسطينية بشكل عام، ونتيجة لذلك، فان جزءا كبيرا من المسؤولية الأساسية لكسب رزق الأسرة يقع على عاتق النساء (من بين أسباب أخرى، يعود هذا إلى وجود عدد كبير من الرجال الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية أو عاجزين بسبب إصابات أو إعاقات)، مما يضطرهن إلى توظيف ساعات إضافية من وقت فراغهن القليل للمقاومة الشعبية. هذا التأثير السلبي للاحتلال أكبر في المناطق الريفية، التي بالأساس هي أكثر محافظة وتقليدية وحيث يكون لتأثير البنية الدينية وزن أكبر. صحيح أن العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان، يتلقين الدعم من محيطهن العائلي وبيئتهن الاجتماعية، لكن أيضا صحيح أن الكثير منهن يعانين من الرفض، وبالتالي يتشككن في عملهن السياسي وكناشطات في المجال. بالإضافة لذلك، عندما يكون لعمل المدافعات تأثير مباشر على الحصول على حقوق متساوية للنساء، يكون الرفض أكبر، في حين أن إذا كان عمل المدافعات يحسن بشكل مباشر وجوهري الحياة الأسرية والمجتمعية، يكون القبول اكبر فيفهم باعتباره فائدة جماعية. ولذلك، فإن إنشاء التعاونيات التي تشجع على عمل المرأة والتي تولد في نفس الوقت دخل مادي إضافي للأسرة، يُفهم بطريقة إيجابية في المجتمع، ويؤدي إلى النظر للنضال النسوي على انه مكمل للنضال الوطني.

على الرغم من وجود بنية تنظيمية واسعة النطاق، إلا أنه لا يزال هناك نقص في التماسك الاجتماعي ووجود شبكات دعم أيضًا بين النساء، وهذه الحالة يكرسها الاحتلال الإسرائيلي من الخلال القيود المفروضة على حرية التنقل، على سبيل المثال. هناك بعض الجماعات والمنظمات التي توفر فضاءات غير رسمية لتبادل الخبرات والدعم النفسي والاجتماعي، ولكن من الضروري تعزيز هذه الشبكات أكثر في إطار التجمعات، لكي يتم النظر إلى المعاناة كشيء مشترك، وبالمثل يكون النظر للمعاناة الفردية التي يسببها الاحتلال الإسرائيلي للمدافعات عن حقوق الإنسان: على سبيل المثال، السيطرة على أجساد النساء واستخدامها كهدف للسلطة الأبوية في حالات الاعتقال والاعتداء والتعذيب، إضافة إلى استخدام المساءلة الدينية من قبل الجيش الإسرائيلي في التباهي عند استخدام القوة من اجل إذلال المرأة الفلسطينية في السجون (تجريدهن من ملابسهن، منعهن من التمتع بوضع صحي سليم أثناء الحيض أو المضايقات أثناء الولادة، ليست سوى أمثلة قليلة).

في هذا الإطار من انتهاكات الحقوق، النظرة النسوية تسمح في إعادة النظر في كيفية الرد على عنف الاحتلال «بتأنيث الردود» وتلبية الاحتياجات المحددة لنصف عدد السكان. من منطلق بديل اللاعنف، يتم التوجه للورشات التدريبية، وخلق مجموعات حوار، وتوفير أماكن للقاء

والتواصل التي تعزز القدرة على الصمود، إضافة إلى تأسيس شبكات من أجل تحسين العمل المشترك. إذا كانت النساء في المناطق النائية (وبخاصة في منطقة ج) على دراية بمعاناة غيرهن من النساء والاستراتيجيات التي وضعت من قبلهن للمواجهة، يأخذ الكفاح بعدا جماعيا ومتعدد الأبعاد، وبالتالي يكون له تأثير أكبر. وقد تبين أنه إذا تم استثمار الموارد اللازمة لإشراك المرأة في عمليات المقاومة والنشاط الاجتماعي، تكون الانجازات مرضية للغاية، لدرجة ممارسة أدوار قيادية في مجتمعاتهن المحلية. ولكن لتحقيق هذا الهدف، لا بد من زيادة الوعي بين السكان الفلسطينيين حول النوع الاجتماعي، وأهمية إدماج منظور نسوي في عملية التحرر الوطني، مع توضيح أن منظور النوع الاجتماعي يستجيب للاحتياجات المحددة للسياق الفلسطيني ولا يخضع فقط للمنظور الغربي، كما أعربت عنه بعض قطاعات المجتمع المدني. لهذا، يعتقد معظم النساء انه من الأساس أن يتم دمج الرجال في حلقات العمل التدريبية والتوعية حول القضايا التي تتناول موضوع النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للمرأة.

باختصار، وبعد تحليل هذا العمل الميداني والبحوث التي أجريت، يمكن القول أن الأمور الأساسية في الوقت الحالي هي:

- أن تقوم جميع نشاطات التدريب بإدماج جميع الجهات الفاعلة، وان تعزيز التماسك الاجتماعي في إطار استراتيجيات اللاعنف.
- تعزيز منطق الرعاية والدعم النفسي من منظور نسوي، يعزز الشبكات المشتركة بين التجمعات يتم من خلالها تُفهم المعاناة على أنها ظاهرة جماعية، مع مراعاة النوع الاجتماعي كعنصر اختلاف، ولكن ليس حصريا ولكنه شامل.
- تعزيز النشاط التعاوني الذي يتجنب الازدواجية في العمل.
- زيادة المشاركة السياسية للمرأة من خلال التأهيل و/أو التدريب.
- تعزيز منظور النوع الاجتماعي على جميع مستويات المقاومة السلمية (غير العنيفة) في فلسطين، كجزء أساسي من التغيير السياسي والاجتماعي، وتحديد التأثير التفاضلي للعنف على المرأة.
- الرهان على الإصلاحات القانونية التي تشمل العدالة بين الجنسين وتراهن على حقوق المرأة المعترف بها في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.
- تعزيز التوعية على المستويات المحلية والوطنية والدولية لحماية المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان والاعتراف بهم.
- الإبلاغ عن التجاوزات التي ترتكب ضد السكان الفلسطينيين وانتهاكات حقوقهم الإنسانية، من خلال الحكومات وحملات التوعية.
- دعم الحركات الفلسطينية المحلية التي تتضمن العدالة بين الجنسين في أعمالها وأجنداتها
- إلزام إسرائيل بالامتثال للشرعية الدولية ورفض جميع أشكال التواطؤ.
- تعزيز برامج تبادل على المستوى الدولي مع آخرين من المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان.

عند وضع سياسات واستراتيجيات تقوم على اللاعنف من أجل تحرير الشعب الفلسطيني، يجب فهم مساهمة النساء في الكفاح من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان كقيمة مضافة. وبالتالي، من الضروري ضمان زيادة وجودها وتصميم الأطر التي تضمن حماية عملها. يجب تحليل الحق في الدفاع عن حقوق الإنسان من منظور النوع الاجتماعي وبإتباع نهج تفاضلي، فالنظر للمرأة فقط من منظور المرأة-الضحية، يزيد من هشاشة وضعها بدلاً من الاعتراف بها كشخصية ذات فاعلية في التحول السياسي والاجتماعي لفلسطين في تحقيق حرية الشعب الفلسطيني.

NOVACT International Institute for Nonviolent Action

حول NOVACT - المعهد الدولي للعمل اللاعنفي

يعمل المعهد الدولي للعمل اللاعنفي (NOVACT) على تعزيز أعمال دولية لبناء السلام في حالات النزاع. لقد تأسس المعهد نتيجة جهود جماعية للمجتمع المدني الدولي بهدف المساهمة في بناء عالم سلمي وعادل وكريم ومنصف. من خلال فهم اللاعنف كإستراتيجية للتحول، يهدف المعهد (NOVACT) إلى تحقيق مجتمع قائم على الأمن الإنساني وديمقراطية حقيقية، خالية من الصراعات المسلحة والعنف بجميع أبعاده.

بالتعاون مع لجنته الاستشارية الدولية وشبكة من الخبراء والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا وأمريكا، يدعم المعهد الحركات اللاعنفية التي تعمل من أجل التحول الاجتماعي، كما يعمل في تطوير آليات للتدخل المدني السلمي من اجل حماية الفئات الضعيفة من السكان في حالات النزاع.

وباعتباره جهة فاعلة ملتزمة ومستقلة سياسيا، يعمل المعهد على تشجيع مبادرات السلام وبرامج التدريب والبحث بهدف التأثير على تعزيز السياسات واللوائح الوطنية والدولية التي تضمن الأمن الإنساني والحماية الفعالة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. مع وجود مقر المعهد في مدينة برشلونة في البحر الأبيض المتوسط، إلا انه تم تسجيله كمنظمة غير حكومية ومعترف به من قبل الأمم المتحدة.

www.novact.org